S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/49
23 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
موجهة من الأمين العام إلى مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، التي تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وأكون ممتنا لو تتفضلون بعرضها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

230196 230196 96-01355

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٠٣٣ (١٩٩٥)، أرفق لكم التقرير الثاني عن عمليات قوة التنفيذ. والمعلومات الواردة في هذا التقرير دقيقة كما هي في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وأشكر لكم إحالتكم هذا التقرير إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وأنكم لتدركون أن توقيت هذا التقرير الثاني حال دون وضع موجز كامل لمدى امتثال الأطراف للأحكام ذات الصلة من المرفق العسكري لاتفاق دايتون كما هو مطلوب منهم بموجب D+30 (١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦). ولهذا السبب أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل إليكم التقييم الحالي لحالة الامتثال الذي أجراه الجنرال جولوان، القائد الأعلى للقوات الحليفة/أوروبا.

جاء في تقرير الجنرال جولوان أن روح التعاون بين قوة التنفيذ والأطراف ما زالت مستمرة وأن تقدمـــا ملموسا قد تحقق في تلبية أحكام الامتثال. وعلى العموم، ما زال وقف إطلاق النار ساريا بثبات وما زالت حوادث إطلاق النار الفوضوية في تناقص. والأهم هو أن الأطراف امتثلوا لطلب سحب قواتهم من مناطق الفصل, على الرغم من بعض المشاكل المحلية كنقص الوقود والصعوبات الميكانيكية. وقد قطعت عملية إزالة الألغام شوطا كبيرا غير أن نطاق المهمة نفسها مضافا إليها أنواء جوية عاصفة وافتقار للمعدات تضافرت كلها لتجعل الموعد النهائي المحدد للامتثال الكامل غير قابل للتنفيذ. ومما لا يزال يثير القلق سياسة الأرض المحروقة التي يبدو أن جميع الأطراف يتبعونها، وعدد القوات الأجنبية الباقية في مسرح العمليات، ومسألة الإفراج عن الأسرى التي هي العمل الوحيد المتعمد من أعمال عدم الامتثال. وهذه المسألة الأخيرة تمس جميع الأطراف ولكنها من المسائل التي ليس فيها لقوة التنفيذ سلطة الإنفاذ.

وفيما يتعلق بالجانب المدني من التنفيذ، فإن مسائل البعثة والامتثال تتطلب، من وجوه عديدة، جهودا أكبر بكثير مما يتطلبه الجانب العسكري. وعلى أي حال، ما دام الممثل السامي قد تثبت في مسرح العمليات ويقوم حاليا ببناء تنظيمه للتأثير على الجانب المدني من بعثة السلام، فإني أشعر بالأمل في نجاح المهمة ككل في المستقبل. أما من ناحيتنا، فإن الهدف الأعلى لقوة التنفيذ هو تهيئة بيئة أمنية تستطيع فيها المنظمات المدنية أن تؤدي عملها الهام بصورة فعالة.

والخلاصة هي أن عملية الجهد المشترك بدأت بداية حسنة ونرى في الأفق إمكانات للنجاح الطويل الأجل في تنفيذ الجوانب العسكرية لاتفاق السلام. وما زلنا نقوم بإجراءاتنا بصورة حيادية لا تحيز فيها مما كان له أثر هام في قبول الأطراف لقوة التنفيذ وتعاونهم مع قواتنا في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

وسأرسل أيضا نسخة من هذا التقرير إلى الممثل السامي، السيد كارل بيلت،

(توقيع) خافيير سولانا

تذييل

تقرير ثان مقدم إلى مجلس الأمن عن عمليات قوة التنفيذ

يشمل هذا التقرير الفترة التي تلت التقرير الأول، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، حتي ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

وزع قوة التنفيذ

١ - تم نقل السلطة من قوة الأمم المتحدة للحماية إلى قوة التنفيذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر (يوم الصفر)، أي بعد انقضاء أربعة أيام على الوزع الأولي لطلائع القوات الرئيسية. ومنذ ذلك الوقت والتعزيزات تأتي لقوة التنفيذ. وبتاريخ اليوم، ١٨ كانون الثاني/يناير، تم وزع ما يزيد على ٥٠ في المائة من العنصر البري لقوة التنفيذ، الذي يربو على ٣٥ ألف فرد، ومن المتوقع الانتهاء من وزع القوة بكامل قوامها المخطط له بعد انقضاء ٩٠ يوما على يوم الصفر (يوم الصفر + ٩٠). وقد تم إنشاء مقار فرقة للرد السريع التابعة لقيادة الحلف في أوروبا كقيادة القوات البرية، ومقار الفرق الثلاث المتعددة الجنسيات جميعها، ومقر قائد عمليات الدعم. وبات للفرق الثلاثة المتعددة الجنسيات وجود موسع في المناطق التي تخضع لمسؤوليتها. وإلى جانب ذلك تم وضع اعتدة بحرية وجوية كبيرة تحت تصرف قوات التنفيذ.

٢ - ويجري أيضا تحقيق تقدم في وزع القوات، على الرغم من رداءة الطقس. وتقوم قوة التنفيذ بالانتشار مستخدمة اعتدتها البرية والبحرية والجوية. وقد اقتضى الأمر عقد عدد من اتفاقات العبور في سماء وعبر إقليم كل من الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وسويسرا والنمسا وهنغاريا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وقد تحققت هذه الجهود بفضل التعاون الواسع النطاق. وقد حققت وكالات تنسيق ومراقبة الحركة، الوطنية منها والتابعة لحلف شمال الأطلسي قدرات نقل عالية جدا، شملت أكثر من ٨٠٠ ١ رحلة جوية، و ٢٨٠ حركة قطارات، و ٢٨ حركة بواخر. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحقيق إنجاز رئيسي، تمثل بإقامة جسر فوق نهر سافا بغرض إنشاء خطوط الاتصال الضرورية مع الشمال.

٣ - ولقد كانت التغطية الإعلامية لكل من الوزع والعمليات موسعة وبصورة عامة مؤيدة وإيجابية تجاه قوة التنفيذ. وقد بدأت حملة إعلامية ناجحة ترمي إلى إذاعة المعلومات والأنباء المحلية بواسطة الراديو وجريدة (راية السلام) التي تصدر محليا عن قوة التنفيذ، وتوزيع الملصقات الإعلامية على نطاق واسع.

مشاركة البلدان غير التابعة لحلف شمال الأطلسي

٤ - وقد ساهم أربعة عشر من بلدان حلف شمال الأطلسي الستة عشر، بقوات لصالح قوة التنفيذ، في حين تُسهم أيسلندا بطواقم طبية. كما أن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي وجه دعوات مكتوبة إلى ١٦ من البلدان غير المنتمية إلى الحلف للمساهمة بقوات في قوة التنفيذ. وهذه الدول هي الاتحاد الروسي واستونيا وأوكرانيا وباكستان وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا والسويد وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا وماليزيا ومصر وهنغاريا والنمسا. وقد أبرمت اتفاقات مشاركة مع كل من استونيا وأوكرانيا وبولندا والجمهورية التشيكية والسويد وفنلندا وليتوانيا وماليزيا والنمسا. ومن ضمن هذه البلدان، كانت القوات السويدية هي الأولى التي جرى وضعها تحت سلطة قوات التنفيذ، ويجري وزع فرقة روسية بوصفها جزءا من الفرق المتعددة الجنسيات، بموجب اتفاقات خاصة فيما يتعلق بالقيادة، كما يجري وضع القوات السلوفاكية تحت قيادة الإدارة المؤقتة لشرقي سلوفونيا وبارانيا وغربي سريميوم، التابعة للأمم المتحدة. ولا تزال المناقشات جارية بشأن إمكانية مساهمة كل من الأردن وبلغاريا وبنغلاديش والمغرب بقوات، وقد كانت وحداتها تشكل في السابق جزءا من قوة الأمم المتحدة للحماية، وهي إما ستنتقل في وقت لاحق إلى قوة التنفيذ، وإما ستُسحب من مسرح العمليات تحت مراقبة قوة التنفيذ.

٥ - ويجري إدماج المشاركين من خارج حلف شمال الأطلسي في عملية قوة التنفيذ من خلال مركز التنسيق التابع لقوة التنفيذ في شايب، وترتيبات الارتباط ذات المستويات المتعددة، التابعة لقوة التنفيذ. ويتلقى مقر حلف شمال الأطلسي تقارير مكتوبة وإحاطات يومية بشأن سير العملية. وتجري مشاورات سياسية منتظمة على مستوى مجلس شمال الأطلسي وعلى مستوى النواب. وقد عقد ثاني اجتماع لمجلس شمال الأطلسي مع المشاركين غير التابعين للحلف، في ١٥ كانون الثاني/يناير.

تقييم المخاطر

٦ - تتمثل المخاطر الرئيسية التي يواجهها أفراد قوة التنفيذ، بملايين الألغام المنتشرة في جميع أنحاء البوسنة، وبالعناصر غير المنضبطة التابعة للأطراف. وقد وقعت حوادث قنص وإطلاق نار، منها كان على طائرة تابعة لقوة التنفيذ، وعلى قوات برية ومدنيين. وعلى الرغم من أن هذه الأعمال اعتبرت فردية أو صادرة عن مجموعات صغيرة لا تخضع لأية سلطة، غير أنها لا تزال تشكل تهديدا لعمليات قوات التنفيذ ولعامة الشعب. وقد جرى التأكيد لقادة قوة التنفيذ أن من حقهم، ومن مسؤوليتهم، عملا بقواعد الاشتباك، أن يكفلوا سلامة قواتهم، وحيثما أمكن، سلامة المواطنين، وبضرورة التعامل على نحو محايد وحازم مع هذه الحوادث. وكذلك لا يزال ثمة خطر ناتج عن القوات الأجنبية الموجودة داخل البوسنة والهرسك، وقد بقيت قوة التنفيذ على تمسكها طيلة هذه الفترة، بسحب هذه القوات بحلول ١٣ كانون الثاني/يناير.

٧ - وقد تكبدت قوة التنفيذ حتى اليوم عددا قليلا من الاصابات في حوادث ناتجة عن الألغام، وحوادث المرور والأسلحة الخفيفة، وقد كان عدد هذه الحوادث قليلا نسبيا، مما يعكس مستوى التخطيط والتحضير والتدريب الممتاز. غير أن قوة التنفيذ ستواصل اتخاذ جميع الترتيبات الممكنة لدرء وقوع أية إصابات أو خسائر في الأرواح بين أفرادها.

تعاون وامتثال الأطراف

٨ - حتى الآن، واصل جميع أطراف اتفاق السلام تعاونهم مع عملية وزع قوة التنفيذ، وقد اتخذت خطوات إيجابية لتأمين ظروف الامتثال هذه. وقد ركزت الاجتماعات المعقودة بين الأطراف وقائد قوة التنفيذ على عمليات إطلاق النار بصورة غير منضبطة، وتبادل السجناء وحرية التحرك، وكذلك على الحالة في كل من سراييفو وموستار. غير أن الأطراف أبدت حتى الآن امتثالا لاتفاق وقف الأعمال القتالية، وقد امتنعت بصورة عامة عن القيام بأية أعمال عدوانية. وإلى جانب ذلك:

- وشهدت قوة التنفيذ تسليم وإخلاء مواقع مختارة على طول خط وقف إطلاق النار المتفق عليه في سراييفو في الأجل المحدد في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ووفقا لتعليمات قائد قوة التنفيذ.

- ولاحظت قوة التنفيذ دلائل تشير إلى أن جميع الأطراف قد انسحبت من خطوط المواجهة وفي مناطق الفصل في جميع المناطق الثلاث الخاضعة لمسؤولية الفرق المتعددة الجنسية. وقد نجحت حتى الآن قوة التنفيذ في تخفيف حدة أي مواجهات باردة، غير أنه لا تزال ثمة بعض الدلائل التي تشير إلى محاولات لإخفاء الأسلحة الثقيلة في المناطق التي تم التخلي عنها. والامتثال مطلوب بحلول ١٩ كانون الثاني/يناير.

- وشاهدت قوة التنفيذ تحركات من المناطق المزمع تسليمها، رغم ما يشوبها من أعمال تدمير للممتلكات في المناطق التي تم الانسحاب منها، والامتثال مطلوب بحلول ٣ شباط/فبراير.

- ولا يزال يتواصل تقديم سجلات حقول الألغام والبدء في عمليات طوعية لإزالة أو تدمير الألغام. ومن المحتمل أن يتأخر الامتثال التام المحدد أجله في ١٩ كانون الثاني/يناير بسبب رداءة أحوال الطقس وانعدام الدعم التقني لهذه العمليات، وثبت أن بعض سجلات حقول الألغام تفتقر إلى الدقة.

- وفي فترة متأخرة نسبيا، شهدت قوة التنفيذ تسليم قوائم بأسرى الحرب إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية وإجراء أول تبادل لبعض أسرى الحرب بتسليمهم إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية. غير أن خطة لجنة الصليب الأحمر الدولية للإفراج عن أسرى الحرب لم تتحقق بالكامل بسبب شواغل آثارها أحد الأطراف بشأن مدى اكتمال القوائم المتبادلة وانعدام المعلومات عن مصير أشخاص آخرين مفقودين.

- وثمة علامات تشير إلى أن القوات الأجنبية قد تم سحبها من البوسنة والهرسك وأن الجماعات المدنية المسلحة سيتم تجريدها من السلاح وحلها. غير أنه لا يزال من الصعب تقييم ما إذا كان الامتثال التام قد تم تحقيقه في ١٣ كانون الثاني/يناير، وما إذا كان سيتحقق بحلول ١٩ كانون الثاني/يناير. وتعتبر هذه المسألة جدية وسيتواصل تقييم الحالة.

٩ - وكانت ثمة قيود مفروضة على حرية التنقل. فبالنسبة للمدنيين، تم التحقيق في هذه القيود، واستعيدت حرية التنقل لا سيما في حالة حادث الاختطاف الذي جرى داخل سراييفو. غير أنه لا يزال ثمة جهل كبير بهذه المسألة على المستويات الدنيا للقيادة لدى الفصائل المتحاربة سابقا وهذا ما جعل قوة التنفيذ تخوض، مرات عدة، مفاوضات حادة لإعمال حريتها في التنقل.

١٠ - وأصبحت اللجنة العسكرية المشتركة مستقرة حيث أصبحت تعقد اجتماعاتها باستمرار، وهي الأداة الرئيسية في تحديد الشروط وتوضيح الأمور لتنفيذ المهام العسكرية الواردة في اتفاق السلام، وضمان نشر المعلومات عن اتفاق السلام على المستويات الدنيا والتأكيد على أن وجود قوة التنفيذ ليس شرطا مسبقا للامتثال. ويحضر اللجنة العسكرية المشتركة جميع الأطراف على أنه، وفقا لاتفاق السلام لن يسمح بالمشاركة لأي أشخاص وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة اتهاما. وتم التركيز على حل المشاكل على أدنى المستويات. مما أسفر عن عقد عدة اجتماعات إقليمية إضافية، والسماح للأطراف بالتبليغ عن التقدم المحرز. وثمة بند أدرج مؤخرا في جدول الأعمال وهو ارتفاع مستوى الأعباء الواقعة على كاهل قوة التنفيذ في توفير خدمات الإيواء والمرافق وتسهيلات النقل لأغراض الوزع.

التعاون مع المنظمات الأخرى والممثل السامي

١١ - وكما ورد في التقرير الأول، فإن مهمة قوة التنفيذ محدودة من حيث الوظيفة والزمن، وفقا لاتفاق السلام وقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥). ويتوقع الحلف أن تقوم منظمات أخرى بالمهام المدنية المحددة في اتفاق السلام والضرورية لضمان سلام دائم. وقد تأكدت أهمية إقامة تنظيم مدني متين في أقرب وقت بالمزاعم الأخيرة التي تفيد بحدوث أعمال اختطاف وسرقة في ضواحي سراييفو وبالمواجهة التي حدثت في موستار. فهذه الحالات تؤكد على أن الجوانب المدنية من التنفيذ هي مفتاح النجاح على المدى البعيد في البوسنة. غير أنه من خلال عملياتنا للتعاون المدني العسكري. أقامت قوة التنفيذ آلية فعالة لتنسيق الأنشطة مع العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات المدنية المساهمة في تعمير البوسنة والهرسك. وستساعد قوة التنفيذ الطرف المدني في عملية التنفيذ. إلى أقصى حد ممكن

وفي حدود ولايتها وما يتاح لها من موارد. وتجري إقامة تنسيق كامل بين قائد قوة التنفيذ والسيد كارل بيلت، الممثل السامي وموظفيه.

١٢ - وأجرى الممثل السامي في ١٢ كانون الثاني/يناير أول اجتماع من الاجتماعات التي تعقدها مرة كل أسبوعين اللجنة المدنية المشتركة مع الطائفتين الصربية والمسلمة ومع المنظمات الدولية وقوة التنفيذ. ودعي السيد بيلت للاجتماع مع مجلس حلف شمال الأطلسي في ١٧ كانون الثاني/يناير حيث أقر بالوزع الفعال لقوة التنفيذ وملاءمة هياكل اتفاق السلام وأجمل أهم المهام المدنية المستقبلية وأكد على أن المصالحة بين جميع الأطراف هي السبيل إلى تحقيق سلام مستقر ودائم.

زيارة الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

١٣ - زار الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، السيد خافيير سولانا، مسرح العمليات يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وكللت الزيارة بنجاح بالغ وتمكن الأمين العام من الاجتماع بقادة جميع الأطراف ، وبالممثل السامي السيد كارل بيلت وبقادة قوة التنفيذ.

١٤ - وقدمت الانطباعات العامة عن الزيارة إلى المساهمين في قوة التنفيذ المنتمين لحلف شمال الأطلسي وغير المنتمين للحلف على السواء في اجتماعهم المعقود في ١٥ كانون الثاني/يناير. وركزت هذه الانطباعات على النجاح الحالي وعلى ما لوزع قوة التنفيذ من أثر في تثبيت الاستقرار، وعلى التوترات التي لا تزال قائمة في كل من سراييفو وموستار، وأشير إلى أن الممثل السامي قد بدأ بعزم جهوده البالغة الأهمية لإقامة المصالحة بين الطوائف بسرعة والتعاون على المستوى الجماهيري.

- - - - -